

Distr.: General  
9 November 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون  
البند ٤٨ من جدول الأعمال  
حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

## البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي تقرير الأمين العام

### أولا - مقدمة

المدني فيها، وعرضت علاقاتها الدولية إلى الخطر، وضربت اقتصادا متدهورا أصلا وزادت من يؤس الأغلبية المعوزة.

٣ - وفي تجاهل لجميع الدعوات إلى تصحيح حساب نتائج انتخابات مجلس الشيوخ وبعض المخالفات الأخرى التي شهدتها الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في ٢١ أيار/مايو، فضلا عن استمرار المعارضة في مقاطعة الانتخابات، أتمت السلطات العملية الانتخابية المطولة، وأصدرت النتائج النهائية ونصبت برلمانا جديدا. وفاز حزب فانمي لافالاس الحاكم، حزب الرئيس السابق أريستيد بـ ١٨ مقعدا من أصل مقاعد مجلس الشيوخ الـ ١٩ التي جرت حولها الانتخابات وفاز بـ ٧٢ مقعدا من أصل ٨٣ مقعدا في مجلس النواب. وبدون استشارة المعارضة، عين الرئيس بريفال ثلاثة أعضاء جدد في المجلس الانتخابي المؤقت لكي يحلوا محل رئيس المجلس، الذي فر من البلد في حزيران/يونيه، ونائبين من المعارضة كانا قد استقالا من قبل. وبعد ذلك حول الرئيس للمجلس الانتخابي المؤقت المطعون فيه سلطة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٣/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي بغية تعزيز النتائج التي حققتها منظمة الدول الأمريكية والبعثة المدنية الدولية في هايتي التابعة للأمم المتحدة وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وبعثات الأمم المتحدة السابقة. وفي الفقرة ١٢ من القرار ذاته، طلبت إلى الجمعية العامة أن أقدم إليها تقريرا كل أربعة أشهر. لذا يغطي هذا التقرير التطورات التي جرت في منطقة البعثة منذ تقديم تقريره الأخير إلى الجمعية العامة، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (A/55/154).

### ثانيا - الحالة السياسية والانتخابات

٢ - منذ أواسط تموز/يوليه، اشتدت الأزمة السياسية والانتخابية في هايتي، فاستقطبت الأوساط السياسية والمجتمع

من أجل ذلك في كل مرحلة من مراحل العملية لم يكن لها أي أثر. وكان القلق الرئيسي الذي أعرب عنه المجتمع الدولي يتعلق بالطريقة الخاطئة لحساب نتائج انتخابات مجلس الشيوخ، التي فاز فيها جميع المتصدرين للسباق في الجولة الأولى مباشرة، بصرف النظر عما إذا كانت لهم الأغلبية المطلقة التي يشترطها القانون الانتخابي أو مجرد عدد وافر من الأصوات. فحسب بعثة المراقبة الانتخابية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، كان ينبغي إجراء جولة ثانية لحسم ١٠ من أصل ١٩ مقعدا في مجلس الشيوخ. وأعرب عن القلق أيضا بشأن الفوارق الكبيرة وغير المفهومة الفاصلة بين الأرقام النهائية للمجلس الانتخابي المؤقت والأرقام التي أعلنت عنها سابقا المكاتب الانتخابية الإقليمية، وبشأن عدم نظر المجلس الانتخابي المؤقت في الشكاوى التي قدمها المرشحون المعارضون على إجراءات التصويت ونتائجه.

٧ - بعدما فشلت البعثة التي قادها الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية سيزار غافيريا في أواسط آب/أغسطس وعدة زيارات لمبعوثي الجماعة الكاريبية والولايات المتحدة الأمريكية في إيقاف تنصيب البرلمان الجديد في ٢٨ آب/أغسطس، أعلن المانحون الثنائون الرئيسيون لهائيتي نهاية إجراء "اتخاذ الأمور مجراها المعتاد". وهكذا لن يمولوا انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر أو أي بعثات مراقبة للانتخابات، ولن يعترفوا بالبرلمان الجديد، وستكون مساعدتهم إلى حكومة هايتي من الآن فصاعدا قليلة أو منقطعة، جاعلين هذه المساعدة تقدم عبر المنظمات غير الحكومية فقط. وذكرت حكومة الولايات المتحدة أيضا أنها ستنظر في معارضة طلبات هايتية للحصول على قروض من مؤسسات مالية دولية. وستظل جميع هذه الإجراءات سارية إلى حين إنشاء مجلس انتخابي مؤقت مستقل وذو مصداقية؛ غير أن بعض الخلافات سُويت بشأن انتخابات ٢١ أيار/مايو، وبخاصة مقاعد مجلس الشيوخ موضع التنافس الانتخابي؛ وبدأ حوار مع المعارضة بشأن إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز الديمقراطية في هايتي. وفي الآن ذاته، اتخذ الاتحاد

تنظيم انتخابات لاختيار رئيسه والثلث المتبقي من مقاعد مجلس الشيوخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤ - واتخذت غالبية المعارضة، التي اجتمعت في تحالف تكتيكي، عُرف في بادئ الأمر بمجموعة الوفاق ويعرف حاليا بالوفاق الديمقراطي، موقفا طيلة معظم هذه الفترة مؤداه أن انتخابات ٢١ أيار/مايو كانت انتخابات مغشوشة لدرجة ينبغي عندها أن تُلغى وأن تنظم مرة أخرى تحت إشراف مجلس انتخابي مؤقت جديد، لكن بعد أن يتنحي الرئيس بريفال تحل محله حكومة مؤقتة. وفي الوقت ذاته، كانت المعارضة تستبعد أي مشاركة في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وروج لهذا الموقف عبر وسائل الإعلام وفي سلسلة من التجمعات المنظمة في مدن الأقاليم، استقطب أكبرها حشدا من ٥.٠٠٠ شخص. وفشلت هذه الحملة في ثني الحكومة وحزب فانمي لافالاس بأي شكل من الأشكال عن المضي فيها.

٥ - وإذا كانت منظمات المجتمع المدني (من جماعات القطاع الخاص، والكنائس، ونقابات العمال، والمثقفين) لم تؤيد دعوة المعارضة إلى إلغاء الانتخابات تماما، فقد حثت هذه المنظمات جميعها السلطات على التصدي للمخالفات الانتخابية الحسيمة من أجل تفادي تفاقم الأزمة السياسية وتعريض المساعدة الدولية التي هم في حاجة ماسة إليها إلى الخطر. وأصدرت جماعات من المثقفين، بمن فيهم أولئك الذين أيدوا من قبل حركة لافالاس التي ينتمي إليها الرئيس السابق أريستيد، مجموعة من العرائض تعرب عن القلق إزاء التوجهات الشمولية المتصورة لحركة فانمي لافالاس احتمال قيام دولة ذات حزب واحد. وفي معظم الأحيان، كانت حركة فانمي لافالاس تتجاهل منظمات المجتمع المدني هذه واصفة إياها بكونها مجرد ممثل لنخبة المجتمع الهايتي ومنفصلة عن الأغلبية الساحقة للشعب.

٦ - وكان المجتمع المدني دائما يرى أن أخطاء انتخابات ٢١ أيار/مايو يمكن تصحيحها، رغم أن نداءاته التي وجهها

في انتخابات رئاسية وانتخابات لمجلس الشيوخ تضم مرشحين ينتمون إلى مختلف التوجهات السياسية. وأعد السيد إينودي، مستندا إلى مشاوراته الثنائية، وثيقة من ستة نقاط تضمنت عناصر لإيجاد وفاق وطني، وتشمل هذه العناصر الأمن العام في السياق الانتخابي، وقضايا عالقة من انتخابات ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠، والانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وإعادة تشكيل المجلس الانتخابي، وتعزيز الديمقراطية، ودور المجتمع الدولي. ووافق السيد أريستيد، من جانبه، على أن يلتقي مع الوفاق الديمقراطي شريطة أن يأتي قاداته إلى بيته، متذعرا في ذلك بأسباب أمنية.

١٠ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ السيد إينودي المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية بأن تقدما ملموسا قد أحرز في اتجاه الخروج من المأزق لكن خلافات كبيرة جدا لا تزال قائمة، وتتعلق أساسا بانتخابات ٢١ أيار/مايو محل الخلاف. وفي تلك المناسبة، أشارت الجماعة الكاريبية إلى اعتزامها إيفاد مراقبين للانتخابات الرئاسية.

١١ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر أوفدت إدارة الشؤون السياسية خبيرا لشؤون الانتخابات للنظر في إمكانية تقديم الأمم المتحدة لمساعدة انتخابية في ضوء الجمود السياسي الحالي. وأجرى الخبير مشاورات مع المجتمع الدولي، بما في ذلك المانحون، والحكومة والمعارضة، وسعى إلى تقييم القدرة التقنية للمجلس الانتخابي المؤقت على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. وتزامنت هذه المهمة مع جولة لمنظمة الدول الأمريكية من أجل الوساطة، حيث شكل ذلك فرصة للتشاور مع ممثلي منظمة الدول الأمريكية الذين شاركوا بشكل موسع في الانتخابات الهايتية. وبعد الاجتماع مع طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة، تبين للخبير، مع افتراض وجود الإرادة السياسية اللازمة، أن استعداد المجلس كاف لإجراء هذه الانتخابات، وفي الآن ذاته قررت الأمم المتحدة، في ظل الظروف الراهنة، أنها ليست في موقف يمكنها من

الأوروبي، الذي علق أصلا بعض المشاريع في تموز/يوليه، خطوات من أجل الاحتجاج بحكم وارد في اتفاقية لومي قد يؤدي إلى تعليق مساعدته.

٨ - وفي اجتماع على المستوى الوزاري عقد في نيويورك في ١٣ أيلول/سبتمبر، أعربت مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هاييتي (الأرجنتين، وشيلي، وفرنسا، وفتروبيلا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية) عن خيبة أمل كبيرة وقلق بالغ إزاء عدم قيام السلطات الهايتية بتصحيح أخطاء انتخابات ٢١ أيار/مايو. وبدعوة من الحكومة، قام الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية لويجي إينودي بمهمة جديدة إلى هاييتي بعد أسبوع من ذلك، بهدف تيسير حوار بين حركة فانمي لافالاس والمعارضة. وقد تعهد الرئيس بريفال بتنفيذ أي اتفاق ينتج عن هذا الحوار، شريطة "ألا ينتهك الدستور" أو يؤخر تسليم السلطات إلى رئيس جديد في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١. وكانت حركة فانمي لافالاس مستعدة للمشاركة في هذا الحوار رغم أنها أكدت من جديد أنها ليست مستعدة للنظر في نتائج ٢١ أيار/مايو. وأعلن الوفاق الديمقراطي من جانبه عن مجموعة من الشروط لمشاركته في هذا الحوار شملت تعليق أنشطة جميع أعضاء البرلمان، والعمد والموظفين المحليين المنتخبين في أيار/مايو، ووقف أنشطة المجلس الانتخابي المؤقت وإحلال مجلس آخر محله، ووضع حد لجميع أعمال القمع والترويع المرتكبة ضد المعارضة.

٩ - وفي النهاية، لم يجر أي حوار وجهها لوجه وقضى السيد إينودي بدلا من ذلك أسبوعا من الدبلوماسية المكوكية بين الجانبين. وقامت الدول الأمريكية بمحاولة وساطة ثالثة، في الفترة من ١٣ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ونجحت في عقد محادثات مباشرة شهدها بعض ممثلي المجتمع الدولي. وبينما تخلل المحادثات تبادل لورقات المواقف وإحراز لبعض التقدم، فشلت هذه المحادثات في نهاية المطاف في الخروج باتفاق قد يشكل أساسا للمضي

يعمل في البعثة ويقود سيارة تحمل شارة الأمم المتحدة هدفا لمحاولة اختطاف سيارته من قبل مسلحين قرب فندق مشهور في أيلول/سبتمبر. وراجت شائعات مقلقة تشير إلى تورط الشرطة في أعمال سرقة، وابتزاز واختطاف، بالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات، ووردت أنباء تفيد بقيام موظفين محليين منتخبين مؤخرا بجمع الضرائب بصورة فوضوية، وتورط منظمات شعبية في عمليات الابتزاز مقابل الحماية.

١٤ - وساهمت الضغوط السياسية التي تعرضت لها الشرطة الوطنية الهايتية، ووقوع حوادث مثل محاولة الاعتداء الجماعي على مفوض للشرطة خلال مظاهرة مساندة لأريستيد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، في انهيار معنويات الشرطة الوطنية الهايتية ونالت من قدرتها ومصداقيتها في ميدان العمل. وزادت أنباء تفيد بهبوط القوام الفعلي للشرطة الوطنية إلى مستويات منخفضة خطيرة من المخاوف من انهيار النظام العام.

١٥ - وتفاقت هذه المخاوف في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عندما ادعت الحكومة أن عدة قادة (مفوضين) كبار في الشرطة المحلية كانوا بصدد التآمر للاستيلاء على السلطة. ونتيجة لذلك، ألقى القبض على عميلين وفر سبعة من البلد حيث طلبوا اللجوء السياسي في الجمهورية الدومينيكية، واحتمى شخصان آخران بالسفارة الدومينيكية في بورت - أو - برانس. وصرح بعض أولئك المتورطين علنا بأن هذه المؤامرة من تدبير أعضاء في حركة فانمي لافالاس الذين يرغبون في السيطرة على الشرطة الوطنية الهايتية. وذكر هؤلاء المتورطون على وجه التحديد السيناتور داني توسان، رئيس اللجنة الدائمة للعدل والأمن العام في مجلس الشيوخ، الذي أصدر تقريرا في ١٢ أيلول/سبتمبر يدعي فيه وجود مجرمين داخل الشرطة الوطنية الهايتية ويقترح فيه تطهير هذه الشرطة. وادعى هؤلاء أيضا أن حركة فانمي لافالاس تدخلت بصورة غير صحيحة في مسائل أمنية تتعلق بانتخابات أيار/مايو وتورطت في أعمال غير قانونية.

مواصلة مساعدتها التقنية إلى المجلس الانتخابي المؤقت في أعماله التحضيرية لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. ونتيجة لذلك، غادر فريق المساعدة التقنية التابع للأمم المتحدة (الذي نشر برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) البلد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

١٢ - وكان من شأن الأزمة السياسية المستفحلة واستمرار تعليق المؤسسات المالية الدولية لجل المساعدة المالية أن عجلا بسقوط قيمة الغورد الهايتي، من ١٨ غورد مقابل دولار الولايات المتحدة في أيار/مايو إلى حوالي ٢٥ غورد مقابل الدولار في الوقت الحالي. وأحدث هذا الهبوط ارتفاعا مفاجئا في أسعار السلع الأساسية في بلد يعيش معظمه في فقر مدقع. وجاءت ضربة أخرى إلى التضخم من ارتفاع سعر الوقود بنسبة ٤٤ في المائة، اضطرت الحكومة إلى فرضه في ٢ أيلول/سبتمبر بسبب زيادة أسعار النفط في العالم. وقد أدت هذه الزيادة فعلا إلى شن إضراب عام لمدة يوم أيدهت المعارضة وإغلاق محطات البترين لمدة ٣ أيام، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الزيادة إلى موجة أخرى من الاحتجاج. وأدت القيود المفروضة على الإنفاق الحكومي (التي تفاقمت بسبب الحاجة إلى تمويل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر من موارد الحكومة) إلى وقوع اضطراب في القطاع العام. وفي الآن ذاته، أصبحت آمال ما يدعى بالمنظمات الشعبية في مكافأتهما بوظائف نظرا لتأييدها لحركة فانمي لافالاس (عبر تنظيم مظاهرات عنيفة في الشوارع خلال الفترة الانتخابية) تشكل مصدر ضغط إضافي على الحكومة وعلى حركة فانمي لافالاس.

١٣ - ومنذ تموز/يوليه، ازدادت جرائم العنف المرتبطة، فيما يحتمل، بتدهور الحالة السياسية والاجتماعية. وكان من ضحايا حوادث إطلاق النار القاتلة موظف في البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي أصيب بعيار ناري بينما كان خلف مقود سيارة تحمل شارة الأمم المتحدة بشكل واضح قرب مقر البعثة في ٧ آب/أغسطس. وكان موظف دولي آخر

للتحقق بشأن قضايا حقوق الإنسان والوحدات العاملة مع شركاء المجتمع المدني.

١٨ - وعملت البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمناخين الثنائيين المعنيين بمجالات العدل، والشرطة وحقوق الإنسان من أجل تحديد مشاريع قصيرة الأجل تضطلع بها البعثة بصورة أفضل. وعندما كان يتعلق الأمر بمسائل تعني أكثر من عنصر من عناصر البعثة المدنية الدولية للدعم، كانت تجري اتصالات مشتركة مع السلطات. فقد شاركت البعثة المدنية الدولية للدعم في مناقشة مع جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة بشأن التقييم القطري المشترك الذي أجري خلال حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وبشأن المنهجية والمبادرات المشتركة التي يجري الاضطلاع بها من أجل إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

#### رابعاً - العدل

١٩ - قدم العنصر المتعلق بالعدل في البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، الذي بلغ عدد المستشارين العاملين به بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، ١٧ مستشاراً، الدعم السوقي والتنظيمي لعملية مناقشة وتنقيح خمسة مشاريع قوانين أعدت حديثاً - يتعلق ثلاثة منها بتنظيم القضاء واستقلاله، وواحد بالاتجار بالمخدرات، وآخر بغسل الأموال. وبدأت هذه العملية بمناقشات أجريت مع المسؤولين القضائيين والمحامين في كل من محاكم الاستئناف الخمس في هايتي. وعقد عقب هذه العملية منتدى وطني لمدة خمسة أيام في كلية القضاة، نظمتها وزارة العدل بالاشتراك مع العنصر المتعلق بالعدل في البعثة. وقد جمع هذا المنتدى بين جميع العناصر الفاعلة في قطاع العدل لمناقشة مشاريع القوانين الخمسة، بمشاركة ثلاثة خبراء دوليين تابعين للأمم المتحدة.

١٦ - واستمر شيء من العداء للمجتمع الدولي بسبب الحديث في وسائل الإعلام عن العقوبات الدولية، وبسبب تصريحات الرئيس ورئيس الوزراء في تموز/يوليه. فقد دعوا الهايتيين إلى شد أحزمتهم، مشبهين تلك الحالة بما حدث في ١٨٠٤ عندما أحرزت هايتي استقلالها في ميدان المعركة. وتواصلت المظاهرات المتفرقة، وغير العنيفة في معظمها، في الشوارع خارج السفارات ومكاتب الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، رغم كونها أقل من مظاهرات حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه. وفي ٢٧ تموز/يوليه، أقيمت قبلة يدوية على مقر إقامة السفير الكندي وفي ١١ آب/أغسطس، ألقى بقنبلة مولوتوف على مسكن مسؤول في الاتحاد الأوروبي. وفي كلا الحادتين لم يصب أحد بأذى وكانت الأضرار طفيفة. وعثر أيضاً على قنابل يدوية غير منفجرة في مبنى كان يؤوي في السابق البعثة المدنية الدولية في هايتي وفي مدرسة خاصة ذات إدارة فرنسية، ولم تسفر طلبات المجتمع الدولي لزيادة الحماية التي تقدمها الشرطة في هايتي عن اتخاذ أي تدابير هامة في معظم الأحيان.

#### ثالثاً - نشر البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وعملياتها

١٧ - يُذكر أن تعيين موظفين فنيين في البعثة المدنية للدعم في هايتي تأخر بسبب مشاكل تمويلية وأن المستشارين الأوائل لم يبدأوا في الوصول إلى هايتي إلا في أواسط حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وبعد ذلك، تم تعيين ونشر الموظفين بصورة تدريجية وبحلول أواسط تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد العاملين في العناصر الثلاثة للبعثة المدنية الدولية للدعم (العدالة، والشرطة وحقوق الإنسان) ٦٨ مستشاراً في المجموع كُلفوا بالعمل في وزارة العدل، والشرطة الوطنية الهايتية، وإدارة السجن، ومدرسة القضاة ومكتب أمين المظالم، بالإضافة إلى العمل في المكاتب الإقليمية للبعثة المدنية الدولية للدعم، ووحدات

السلطات، التي استأنفت على مضض قبول المرشحين في حزيران/يونيه، بأن عمليات الاحتجاز هذه ليست قانونية، ولكنها أكدت أن الشواغل المتعلقة بالأمن العام وانعدام مرافق إعادة التأهيل الاجتماعي وإعادة الإدماج حالت دون إطلاق سراح هؤلاء المحتجزين على الفور. وقد توفيت إحدى المرحلات في المستشفى في أيلول/سبتمبر بعد أن أصابها المرض وهي رهن الاحتجاز لدى الشرطة.

٢٢ - وقدم العنصر المتعلق بالعدل أيضا الدعم القضائي والتقني للمنظمات غير الحكومية التي توفر المساعدة القانونية للقراء، كما اضطلع هذا العنصر، بمساعدة وزارة العدل وجامعة هاييتي الحكومية ورابطة بورت - أو - برانس للمحامين والحقوقيين، بنشر معجم مصطلحات قانونية باللغتين الفرنسية والكريولية. وجرى أيضا إلحاق مستشارين بمحاكم المقاطعات من أجل المساعدة في تسريع الإجراءات المتعلقة بالمحتجزين، وفي المساعدة في الرقابة القضائية على الشرطة، وتحسين عمل المحاكم وموظفي السجون.

### خامسا - الشرطة الوطنية الهايتي

٢٣ - في أواسط تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد المستشارين في قسم الشرطة بالبعثة المدنية الدولية للدعم في هاييتي يبلغ ٢٤ مستشارا. وقد ألحق هؤلاء بالمديريات والمكاتب المركزية التابعة للشرطة الوطنية الهايتي في بورت - أو - برانس - بما في ذلك المديرية العامة والمفتشية العامة، والشرطة الإدارية، ومديرية الشرطة القضائية، ومكتب الشؤون الجنائية، ومركز المعلومات والعمليات - ومديري إدارات الشرطة التسعة.

٢٤ - وقد تبين أن لدى معظم الوحدات نقص شديد في المعدات والمواد الضرورية لتسيير عمل الشرطة. وأفادت التقارير أيضا أن بعض ضباط الشرطة من جميع الرتب

٢٠ - وأجريت خلال هذه الفترة محاكمتان مثلتا علامتين بارزتين في مجال مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، وفي الجهود المبذولة لتحسين مراعاة الأصول القانونية خلال المحاكمات الجنائية. وقد أجريت المحاكمة الأولى التي استمرت ثلاثة أسابيع لمجموعة من ضباط الشرطة متهمين بمسؤوليتهم عن ١١ حالة إعدام في سنة ١٩٩٩ وقعت في مقاطعة بورت - أو - برانس، كارفور فوي. أما المحاكمة الثانية، فقد عقدت لـ ٢٢ من ضباط الجيش السابقين وجنود ومدنيين متهمين بالمسؤولية عن المجزرة التي وقعت في سنة ١٩٩٤ في مقاطعة رابوتو في غونايفس، وقد بدأت هذه المحاكمة في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وقامت البعثة برصد محاكمة رابوتو، وقدمت المساعدة التقنية للمسؤولين عن وضع الخطط الأمنية. وسهّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية إدلاء خمسة خبراء أنثروبولوجيين عسكريين وقانونيين بشهادتهم أثناء المحاكمة.

٢١ - وقام العنصر المتعلق بالعدل بالمساعدة في إعادة تنظيم هيئة السجون مستفيدا في ذلك من الجهود التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما شرع في برنامج للتدريب في مجال إدارة شؤون السجون وشؤون الموظفين موجه إلى المدربين والحراس التابعين لهيئة السجون. وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، قدم العنصر المتعلق بالعدل الدعم لهيئة السجون في محاولاتها الرامية إلى علاج المشاكل المتعلقة بأحوال السجون، بما في ذلك إمدادات الطعام غير الكافية، والعلاج الطبي، وأوضاع المرافق الصحية، والوقت المخصص للترويح خارج الزنانات. وأعربت البعثة للسلطات عن قلقها إزاء استمرار حالات الاحتجاز دون سند قانوني لما يقرب من ٣٠٠ مرّحل وضعوا في السجن الوطني وفي مراكز الشرطة في بورت - أو - برانس بعد إعادتهم إلى الوطن من الولايات المتحدة عقب انقضاء أحكام السجن الصادرة بحقهم. وقد اعترفت

مستشارا، كانت منهم أفرقة موجودة في كاب هايسيان، وغونافيز ولي كاي فضلا عن بورت - أو - برانس. وبدأ المستشارون مهامهم بمكتب أمين المظالم (مكتب حماية المواطن) وفي المفتشية العامة للشرطة. وتم وضع برنامج تدريبي مدته أربعة أيام لمدرسي حقوق الإنسان بأكاديمية الشرطة بغية تعزيز معرفتهم بمسائل حقوق الإنسان وقوانين هايتي وممارسات الشرطة السليمة. كما شرع أحد الأفرقة في تدريب موظفي حراسة السجون الجدد على مراعاة حقوق الإنسان، بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى تدريب المدربين التابعين لهيئة السجون على تولى هذا التدريب.

٢٧ - واستُخدم اليوم الدولي للسلام (١٩ أيلول/سبتمبر) وسيلة للترويج لقيم ثقافة السلام من خلال وسائط الإعلام، واجتماعات الموائد المستديرة، وغير ذلك من الأنشطة التي تم تنظيمها بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وخطت البعثة لأنشطة أخرى في سياق السنة الدولية لثقافة السلام، بما في ذلك دعم مسابقة في مجال الكتابة على نطاق البلد كله للشباب نظمها صحفيون إذاعيون. وعُقدت حلقة دراسية لمنظمات حقوق الإنسان الهايتية في آب/أغسطس عن آلية الشكاوى التي تستخدمها لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، وذلك بحضور أعضاء من اللجنة.

٢٨ - وشرع قسم حقوق الإنسان في تنفيذ أنشطة التحقق، وإن كان ذلك على نطاق أضيق مما قام به قسم حقوق الإنسان في البعثة السالفة وهي البعثة المدنية الدولية في هايتي، وتمثلت أنشطته في المقام الأول في متابعة حوادث العنف التي يمكن أن تكون ذات طبيعة سياسية، وعدد من الادعاءات بوقوع تجاوزات خطيرة. وقد خفت حدة حوادث العنف التي ارتبطت بعملية ٢١ أيار/مايو الانتخابية، وذلك مع احتتام هذه العملية الذي تم بصورة بطيئة. بيد أنه قد وردت تقارير متفرقة عن وجود جماعات من الرجال

تقصهم الروح المعنوية والحماس. وفضلا عن الظروف الصعبة ونقص المعدات، فإن الأسباب التي يعزى إليها نقص الروح المعنوية هذا شملت الآثار السلبية لحالات الفساد والاتجار بالمخدرات، وما اقترن بها من محاولات أحد فصائل حزب فانمي لافلاس السيطرة على قوة الشرطة. وبعد تنصيب البرلمان الجديد، شرع عدة شيوخ ينتمون إلى حزب فانمي لافلاس في حملة توجيه انتقادات يومية تقريبا للشرطة، واتهامها بعدم الكفاءة ونقص الفعالية في مواجهة معدلات الجريمة المتزايد بسرعة شديدة، وبوجود عناصر تتسم بالفساد بين صفوفها. وقد ساهمت التوقعات بأن عددا كبيرا من ضباط الشرطة سيتم الاستعاضة عنهم بعد تغيير الحكومة في تبني موقف التريث والترقب، لا سيما في ظل وقوع اعتقالات لعدة ضباط من ذوي الرتب العالية اشتبه في قيامهم بالتخطيط لانقلاب، وهي تهمة لم يقدّم عليها دليل يذكر في ما يبدو.

٢٥ - وخلال هذه الفترة، قام قسم الشرطة بتنظيم حلقة دراسية لمدة يوم واحد جمعت بين مستشاريها، بالإضافة إلى ٢٦ من كبار ضباط الشرطة الوطنية الهايتية وممثلي المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يعملون في مجالي الشرطة والعدل. وحضر أيضا المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية هذه الحلقة التي كان الهدف منها شرح طبيعة المساعدة التقنية التي تقدمها البعثة إلى الشرطة وتشجيعها على تقبل تلك المساعدة، بالإضافة إلى إتاحة منتدى يتم فيه تبادل الأفكار بحرية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت حملة على نطاق البلد كله وبدعم من البعثة لتشجيع الانضمام إلى صفوف الشرطة.

### سادسا - حقوق الإنسان

٢٦ - بحلول بداية تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد المستشارين بقسم حقوق الإنسان التابع للبعثة يبلغ ٢٧

## سابعا - الأنشطة الإنمائية

٣٠ - واصل ممثلو منظومة الأمم المتحدة في هايتي جهودهم الرامية إلى تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح. وبعد مضي سنة واحدة تقريبا من الحوار وبناء وبلورة توافقات في الآراء شملت جميع الشركاء الرئيسيين في عملية التنمية، وبانتهاج عملية تحقق وافية، أمكن وضع الصيغة النهائية لوثيقة عملية التقييم القطري المشترك وإصدارها رسميا في يوم الأمم المتحدة. وتأسيسا على توافق الآراء الذي انبثق عن عملية التقييم، وتمشيا مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي دعا فيه المجلس إلى وضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل للدعم في هايتي، تقوم منظومة الأمم المتحدة بوضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهايتي، الذي يُتوقع التوصل إلى صيغته النهائية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ولبدء هذه العملية نُظمت حلقتنا عمل لجميع وكالات الأمم المتحدة، بمشاركة ممثلين عن مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اعتمدت في إعداد هذا الإطار ثلاثة مواضيع واسعة وشاملة هي: (أ) توفير التعليم للجميع وتعزيز الموارد البشرية وإتاحة الخدمات الاجتماعية؛ (ب) الحكم الرشيد وسيادة القانون؛ و (ج) الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

٣١ - وعملا باتفاق أبرم في وقت سابق بين الحكومة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن إعداد ورقة بخصوص استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر، صاغت الحكومة وثيقة تحضيرية تبين الاستراتيجية الأساسية. وفي ذات الوقت أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى هايتي بغرض تقييم حجم العجز في الميزانية والمالية العامة ووضع استراتيجية لإعادة التوازن في حسابات الميزانية والحد من التضخم.

المدحجين بالسلاح أحيانا في صحبة مسؤولين من حزب فانمي لافالاس، يتصرفون بشكل يثير الخوف في النفوس. وبالمثل، فإن الاستمرار في عدم معاقبة الأفراد ذوي الصلة بمنظمات معينة مؤيدة لحزب فانمي لافالاس يُدعى أنها مسؤولة عن القيام بتصرفات عنيفة وذات طبيعة تهديدية قد أدت إلى تعميق التصور بأن المؤسسات المسؤولة عن ضمان القانون والنظام وحماية حقوق الإنسان أضحت تخضع بشكل متزايد لمركز القوة المهيمن. وبعد تنصيب المجالس البلدية الجديدة، أصبح رجال الأمن الملحقون بالمجالس البلديين يضطربون بمهام الشرطة، مما جعلهم يشكلون خطرا على حماية حقوق الإنسان، نظرا لانعدام الضوابط أو الإطار القانوني لأنشطتهم.

٢٩ - وظلت الانتهاكات الأكثر شيوعا لحقوق الإنسان تتمثل في عدم احترام الحق في الحرية الفردية والحق في محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة، وخاصة في بورت - أو - برانس حيث يوجد مُحتجزون اعتُقلوا منذ سنة ١٩٩٥ و ١٩٩٦ دون محاكمة، ورغم أن بعضهم قد صدرت له أوامر إفراج. ويبدو أن الاعتبارات السياسية لا تزال هي المهيمنة في بعض الحالات. ولقد ضاعف سوء الاحتفاظ بالملفات في السجون وفي المحاكم من صعوبات تتبع الحالات وسهّل وقوع هذه الانتهاكات. وتمت إحالة هذه المشاكل إلى قسم العدل التابع للبعثة لمتابعتها من خلال الدعم التقني الذي يقدمه هذا القسم إلى هيئة السجون وبعض الهيئات القضائية. وشرعت سلطات الشرطة المحلية في بورت - أو - برانس في اتخاذ إجراءات حيال ما تم الإفصاح عنه من شواغل إزاء فترات الاحتجاز المطولة لدى الشرطة والأوضاع الشديدة الترددي التي تعرّض صحة المحتجزين للخطر. وقام قسم حقوق الإنسان أيضا برصد محاكمة ستة من ضباط الشرطة في كارفور فوي، ثبتت إدانة أربعة منهم في اقتراح جرائم قتل.

الإيدز“ في ١٠ مدن رئيسية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لعقد مؤتمر وطني للشباب، بالتعاون مع اليونيسيف واليونسكو. كما باشر مشروعاً بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وقدم الدعم لوفد هاييتي المشارك في مؤتمر متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بعد خمس سنوات من انعقاده. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مجموعة من الأنشطة لأغراض إحياء يوم الأغذية العالمي كما ساعدت في إعداد وثيقة تتعلق بالسياسة الزراعية وخطط عمل لقطاعي مصائد الأسماك وتربية المائيات. ونظمت المنظمة الدولية للهجرة سلسلة من حلقات العمل بشأن قضايا الهجرة وقدمت الدعم لوضع مشروع قانون الهجرة. واستجاب فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث بسرعة لإعصار ”ديبي“، حيث يسر عقد عدد كبير من الاجتماعات التنسيقية مع جميع القطاعات المعنية بما أتاح اتخاذ التدابير التحضيرية.

### ثامنا - ملاحظات

٣٤ - أبرزت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان استفحال الاستقطاب السياسي في هاييتي، إثر زيارتها لبورت أو - برانس من ٢١ إلى ٢٥ آب/أغسطس. وفي بيان صادر عن اللجنة في نهاية زيارتها، أفادت بأن أكثر الجوانب حساسية وإثارة للقلق فيما يخص حالة حقوق الإنسان في هاييتي تتمثل حالياً في تدهور المناخ السياسي إلى حد يبدو معه استحالة التوصل إلى أي تراض، بشأن سبل ترسيخ الديمقراطية الناشئة في البلد. وقد أشار الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هاييتي التابع للجنة حقوق الإنسان في آخر تقرير له بأن هاييتي تعاني من نقص كبير في ثقافة الديمقراطية، ينبغي الحد منه إذا أريد حقاً تعزيز الديمقراطية وضمان الاستقرار السياسي في هذا البلد الذي يبدو أنه ينتقل

٣٢ - وإضافة إلى التعبئة المكثفة التي قام بها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بشأن التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واصلت الوكالات إعداد وتنفيذ برامجها الخاصة ضمن المجالات الموكولة إليها. فقد باشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجه المتعلق بالعدالة بعد إجراء مناقشات معمقة مع وزارة العدل والبعثة المدنية الدولية للدعم في هاييتي. ويرمي البرنامج إلى ما يلي: (أ) تعزيز قيادة وزارة العدل وقدرتها على رسم سياسات لقطاع العدالة؛ (ب) تشجيع مشاركة عناصر أخرى منها المجتمع المدني في المناقشات المتعلقة بالإصلاح القضائي. وفي سياق برنامج العمالة الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، قدم عرض للتعريف بالسمات البارزة للسياسة الوطنية لزيادة فرص العمل. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد أول خطة وطنية لدرء المخاطر والكوارث وإدارتها.

٣٣ - وقدم برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع الأجهزة الوطنية والمحلية ذات الصلة، مساعدة خاصة من أجل إضفاء الاستقرار على الحالة فيما يخص الأمن الغذائي في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية المنكوبة بالجفاف. كما أجرى برنامج الأغذية العالمي استعراضاً مشتركاً بين الوزارات لبرنامجه في هاييتي. وإضافة إلى الأنشطة العادية لمنظمة الصحة العالمية، ما فتئت هذه المنظمة تقدم الدعم، بالاشتراك مع اليونيسيف، لحملة التلقيح ضد الحصبة، كما حشدت موارد خاصة لمكافحة وفيات الرضع. ووضعت اليونيسيف اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها للتعاون مع الحكومة بخصوص برنامجها القطري المقبل وقدمت الدعم للحكومة في وضع الصيغة النهائية للتقرير الوطني بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حملته الإعلامية العامة المعنونة ”قافلة الفنانين والشباب لمكافحة

مجلس الشيوخ. وخلال الأسابيع الماضية ومع ضياع الفرص العديدة المتاحة للتوصل إلى أرضية مشتركة، قدمت اقتراحات من بعض النقاد مفادها بأن أولئك القادة يزيدون من عزلة هاييتي ويرسخون وضع "المنبوذ" الذي توجد فيه. وقد يزداد هذا التهميش بإقامة برلمان تحوم الشكوك حول مشروعيته مما يبعد احتمالات استئناف المساعدة الدولية في وقت مبكر.

٣٨ - ومن المؤشرات الإضافية على تدهور الحالة السياسية ما يشاع بأن ضباطا رفيعي المستوى من شرطة هاييتي الوطنية يتآمرون للقيام بانقلاب بالرغم من عدم تقدم ما يثبت ذلك. وإضافة إلى انحطاط معنويات الشرطة الوطنية الهايتية جراء ظروف العمل السيئة ومناخ الإفلات من العقاب، فإن هذه الشرطة مستهدفة بشكل متزايد من أولئك الذين لن يتورعوا عن استعمال القوة لتحقيق أغراضهم السياسية. والجدير بالذكر أن توافر الأمن العام عامل مركزي في حياة جميع المواطنين وأن وجود قوة شرطة مستقلة تحترم حقوق المواطنين أساسي لإقامة مجتمع ديمقراطي.

٣٩ - وقد ترددت الأمم المتحدة كثيرا قبل أن تسحب فريق الخبراء الذي كان يقدم مساعدة تقنية للمجلس الانتخابي المؤقت، بعد أن دعمت لسنوات عدة جهود هاييتي لتهيئة الظروف المناسبة لكي يمارس المواطنون حق الانتخاب بحرية. وقد بوشر آخر مشروع من مشاريع تقديم المساعدة التقنية قبل سنة تقريبا، وكان من المتوقع أن يستمر خلال الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في نهاية عام ٢٠٠٠. كما كان الغرض منه تدريب أعضاء مجلس انتخابي دائم يكلف بتنظيم الانتخابات على مدى العقد المقبل. وبعد بحث مستفيض بشأن المجلس الانتخابي الراهن في هاييتي وممارساته، تقرر أنه لا يفي بالمعايير اللازمة مما طرح ضرورة سحب دعم الأمم المتحدة.

من أزمة إلى أخرى منذ إرساء الديمقراطية (A/55/335)، الفقرة (٢٩).

٣٥ - ومن العناصر المزعجة لهذا الاستقطاب هو ذلك التصور المنتشر على نطاق واسع فيما بين معارضي حزب "فانمي لافالاس" والذي يشاطرهم فيه عدد كبير من المؤيدين السابقين بأن الحزب قد يقيم نظاما ديكتاتوريا وقمعيا إذا ما تقلد السيد أريستيد الرئاسة مرة أخرى وهو ما يتوقعه الكثيرون. ومن جهة أخرى من الواضح جدا أن السيد أريستيد يحظى بولاء قطاعات واسعة من فقراء المدن والأرياف. وعزوف الأحزاب عن العمل في اتجاه التراضي يشكل السبب الرئيسي لهذا الاستقطاب.

٣٦ - ويبدو أن الصورة السلبية لحزب السيد أريستيد تمثل عاملا من عوامل عزوف المعارضة عن الدخول في حوار. ويأمل عدد كبير من المعارضين في أن يتفكك حزب "فانمي لافالاس" تحت ضغوط التهميش على الصعيد الدولي والاقبال الداخلية ومن ثم يصبح التوصل إلى التراضي غير لازم. ويمكن ملاحظة عواقب هذا الموقف في المآزق السياسي في هاييتي الذي سيدخل عما قريب عامه الرابع. كما يمكن ملاحظة عواقبه في تفاقم الوضع الميوس منه لفقراء البلد الذين لا يتمتعون بأي حماية من آثار العوامل الخارجية مثل الزيادة في أسعار النفط وبعض مظاهر العولمة.

٣٧ - وقد أكدت في تقريرتي السابق بأن سلطات هاييتي قد استخفت بآراء منظمة البلدان الأمريكية والمنظمة الدولية للفرانكفونية والجماعة الكاريبية والشركاء الثنائيين والمشرفين المحليين على الانتخابات وغيرهم من فئات المجتمع المحلي فضلا عن آراء الأمم المتحدة ولا سيما الشواغل التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن. وقد انتهك بعض قادة هاييتي القواعد الأساسية للحكم الديمقراطي والروح الرياضية، برفضهم إعادة النظر في النتائج غير الصحيحة لانتخابات

٤٠ - وإذا كان المانحون الثنائيون لهايتي يرفضون تقديم المساعدة الدولية المباشرة للحكومة متوخين من ذلك توجيه رسالة سياسية إليها فإنهم يأملون مع ذلك في عدم الإضرار بسكان هايتي ومن ثم أصبحت المعونة تقدم عبر المنظمات غير الحكومية. بيد أن تأثر اقتصاد هايتي ومعاناة سكانها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سيصبح أمرا لا مفر منه. وكان تحويل المساعدة الدولية من الحكومة إلى المنظمات غير الحكومية والعكس، وفقا لمدى مشروعية الحكومة القائمة، قد أدى في الماضي إلى الإخلال بالتنمية على المدى الطويل. وقد تتيح المساعدة المقدمة عبر المنظمات غير الحكومية التخفيف جزئيا من المصاعب لكن الحكومة شريك ضروري في برامج الحد من الفقر والبرامج الصحية. وبالمثل فإن البرامج اللازمة لإنعاش التنمية من قبيل مشاريع الهياكل الأساسية وبرامج تعزيز الشرطة والنهوض بالنظام القضائي تتطلب تدابير حكومية قوية. وعلاوة على ذلك فإن إخفاق سلطات هايتي في تبديد شواغل الأحزاب السياسية والمجتمع الدولي حال لحد الآن دون حصول هايتي على المساعدة المالية الدولية التي تم تعليقها على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. وقد كانت هذه العوامل والأزمة السياسية العامة السبب إلى حد كبير في انهيار قيمة الغورد مما سبب معاناة شديدة للفقراء من خلال إحداث زيادة سريعة في أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية.

٤٢ - وفي هذا الجو الذي يتسم بالاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي والانعدام المألوف للاهتمامات السياسية لدى الجهات المناظرة الوطنية أو تركيزها على هذه الاهتمامات سيكون من الضروري وضع أشكال جديدة من المساعدة التقنية من شأنها أن تمكن منظومة الأمم المتحدة، من مواصلة الدعم لشعب هايتي على نحو أفضل. وبناء على ذلك أرى أن تجديد ولاية البعثة غير مستصوب بالنظر إلى الظروف السائدة في هايتي وأوصي أسفا بإنهاء البعثة بحلول موعد انتهاء ولايتها في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١. وتحضيرا لذلك بدأت بالفعل مناقشات فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة وأصدقاء الأمين العام من أجل هايتي بالتشاور مع أعضاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة بغرض تصميم برنامج لتقديم المساعدة إلى شعب هايتي يتناسب مع الحقائق السياسية في البلد وقدرته الاستيعابية.

٤٣ - وبصفة عامة من الضروري أن يدخل القادة السياسيون بالبلد والمجتمع المدني في حوار بناء من أجل تلبية احتياجات سكان أحد أكثر البلدان فقرا في العالم وهيئة بيئية مؤاتية للمساعدة المالية والإنمائية الدولية. ولست في حاجة إلى التأكيد بأن التعددية الحزبية التي تعمل بشكل جيد أساسية للحكم الديمقراطي. فقد أدت القلاقل السياسية إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية التي تخضت بدورها عن تدهور الحالة الأمنية. وقد آن الأوان فعلا لاتخاذ إجراءات حازمة لوقف دوامة التدهور هذه. وينبغي التأكيد على أن عدم اتخاذ إجراءات من هذا القبيل سيزيد من تفاقم بؤس فقراء هايتي الذين يعانون منذ زمن طويل.

٤١ - وفي حالة عدم التوصل إلى أي حل لهذه الأزمة، فمن المحتمل أن يتنامى الغضب الشعبي كرد فعل على ارتفاع الأسعار وتزايد الفقر وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من القلاقل. ومن شأن اقتران الجريمة المتنامية بالاحتجاجات العنيفة في الشوارع وأحداث العنف ضد أفراد المجتمع الدولي أن يحد كثيرا من قدرة البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي على أداء ولايتها. وقد تأثرت سلبا قدرة البعثة على الاضطلاع بوظائفها بشكل فعال بتوقيف أو تقليص برامج المساعدة

٤٤ - وأود أن أعرب لأصدقاء الأمين العام من أجل هايتي عن الامتنان لنصائحهم وتعاونهم، اللذين شكلا عنصرا رئيسيا في جميع أنشطة الأمم المتحدة في هايتي. أتمنى أن يواصلوا إسداء المشورة في المستقبل. كما أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الاستئماني من أجل البعثة وهي كندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وأود كذلك أن أشيد بالجهود التي بذلها ممثلي الفريدو لوبيز كابرال وجميع موظفي البعثة وبعملهم في ظروف صعبة وقاسية.